حلقة نقاشية

((النكتة السياسية في ميزان حرية التعبير عن الرأي))

اقام قسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الانسان في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الحلقة النقاشية العلمية بعنوان **"النكتة السياسية في ميزان حرية التعبير عن الرأي"**، للأستاذ الدكتور حنان محمد القيسي \ كلية القانون \ الجامعة المستنصرية ، يوم الاثنين الموافق 2021/1/4 على قاعة المركز، اذ بينت المحاضرة ان النكتة السياسية لعبت دوراً مهماً في حياة الانسان، فعشرات النكت تبتكر يومياً على الألسنة، وتتناول الأحداث والوقائع والأشخاص أيضاً، وقد تنتقل من عصر إلى عصر لنفس الغاية ونفس الأسباب، وهي أحد أشكال النقد المستمر، في الخفاء أو في العلن، وهي سلاح قوي للأغلبية المُستضعفة بوجه الظلم والاستبداد والقهر والتفاوت الطبقي والقمع والعنف ومصادرة الحريات والتضييق على الرأي. وتضيف د. حنان القيسي ان النكتة بدأت مع الإنسان، فلم تكن وليدة عصر معين، فهي موجودة حيث وجد الإنسان، ولها تاريخ طويل عريض، إذ تؤكد العلوم الاجتماعية أن غالبية الشعوب تمتلك في حياتها هامشاً، حتى أن كان ضيقاً ومحدوداً للضحك، وإلا افتقدت سمة إنسانية مهمة لا يمكن العيش بدونها. كما أكدت أكثر من دراسة علمية أنه من الممكن معرفة تاريخ البلد عن طريق الاطلاع على النكت الرائجة فيه، سيما التي تخص قادته وشعبه وأحداثه، فهي وسيلة لمواجهة الكبت المجتمعي والقمع السياسي والأوضاع الاقتصادية الصعبة، ولعل القرن الحادي والعشرين شهد ازدياداً واضحاً في صناعة النكتة السياسية وتداولها، ولعل من أهم أسباب ذلك التطورات التقنية وثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة، التي أدت إلى الاستخدام المتزايد لمواقع التواصل الاجتماعي وظهور المواطن الصحفي.

وتؤكد المحاضرة على أن طرفي النكتة السياسية هما الشعب من جهة والحكّام من جهة أخرى، وأن مضمونها هو طبيعة العلاقة فيما بينهما، اذ يشترط في النكتة السياسية أن تكون مستمدة من واقع الشعب وتتناول قضاياه والمشاكل التي يواجهها، وأن فضاءها هو الاماكن المفتوحة في النظام الديمقراطي والاماكن المغلقة في النظام الاستبدادي، حيث يكون التعبير عنها لا بالجهر ولكن بما يخفى كالترميز والإشارة والإيحاء، أو بتداولها في الأماكن المغلقة والمغلفة بالحيطة والحذر والخوف والريبة والتوجس واقتناص ضحكة عابرة قد لا تغير من الواقع قيد فتيل.

كما اشارت الى وظائف النكتة السياسية، فهي تعبر عن الواقع وتنقد بعض الظواهر السلبية مثل الفساد والاستبداد، ويمكن استخدامها لمواجهة النظام السياسي ومحاولة إظهار الرفض، كما انها تُعبر عن مدى الوعي الشعبي بفساد النخبة السياسية الحاكمة وضرورة تغيير الأوضاع الرديئة التي يكتوي بلظاها العامة، فضلا عن استخدامها في الحملات الانتخابية لتأييد مرشح أو كوسيلة ضغط وآلية للحرب النفسية تجاه بعض السياسيين.

وترى د. حنان انه بسبب مجهولية مصدر النكتة، فانها تعد طريقة –بارعة –لتعبير الافراد عن الرأي مع عدم تعريضهم للمتابعة والإدانة. فالنكتة السياسية نوع من أنواع

التعبير عن الرأي الذي كفلت المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية حمايته، والأصل في ممارسة حرية التعبير عن الرأي – بكل صوره، ومنها النكتة السياسية -هو السماح، والاستثناء هو التقييد، والقيود التي يمكن فرضها يجب أن يحددها القانون، أي يجب ألا تتجاوز الحدود التي رسمها القانون، كما يجب ألا تخالف النظام العام والآداب.

ومن ثم تنتفي المسؤولية في حال كان مصدر النكتة أو مخترعها مجهولاً، وكانت النكتة عامة أي مجرد نكتة عادية ولا تُطلق ضد شخص أو أشخاص معينين، فهي ليست فعلاً مجرماً من الناحية القانونية، والعكس صحيح، أي في حال كان مصدر النكتة معلوماً وكانت تهدف إلى التجريح والتحقير في شأن شخص أو أشخاص معنيين، فتصبح فعلاً مجرماً، أي تتحول إلى جريمة سب وقذف.الا ان المشكلة الكبرى تظهر في تداول النكتة السياسية، خاصة في الدول التي تفتقد الى أسس الديمقراطية، اذ انها تلجأ الى تجريم تداولها بطريقة او بأخرى تحت ذرائع واعتبارات شتى، يقف في مقدمتها المصلحة العامة، صدقت هذه الذريعة ام لا. ناهيك عن خطورة هذا التجريم في عالم اليوم الذي يشهد بروز ظاهرة صحافة المواطن.

وقد خلصت المحاضرة الى ان النكتة السياسية -كفكرة النظام العام -فكرة غير محددة، وهي فكرة مرنة، نسبية، ومتغيرة في الزمان والمكان، وهي تتلون في كل زمان على وفق المزاج الثقافي والنفسي لكل شعب، وهي طريقة من طرق التعبير عن الرأي، وحرية اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والافكار وتلقيها ونقلها إلى الاخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

وذلك لن يزدهر ويتفتح الا في ظل أنظمة ديموقراطية ترعى حق في ممارسة حرياته، وتسعى لاستجلاء همومه ورفع مظالمه وتحقيق طموحاته، فالنكتة السياسية هي وجه آخر للمقاومة الثقافية في مجتمعات القمع والاحتقان، لا سيما في ظل غياب أي أفق لأي حل سياسي أو تحسن اجتماعي واقتصادي. ولهذا لا عجب أنها أصبحت أيضاً في كثير من الدول جريمة يمكن أن تؤدي للسجن أو الملاحقة أو المساءلة بوصفها آلية تحريضية تدعو للحرية والخلاص من الأنظمة والديكتاتورية.